

## فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان

خضر عباس عطوان(\*)

أستاذ مساعد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين - العراق.

إسراء علاء الدين نوري

كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين - العراق.

### مقدمة

ليس من شك في أن هناك قضية وإشكالية تواجه المجتمعات المعاصرة، ألا وهي مسألة التطابق بين هوية الإنسان وهوية الشعب من جهة، وهوية النظام السياسي والدولة من جهة ثانية، والحقيقة المدركة هي أن الاختلافات والتباينات في الهويات لأي مجتمع أو دولة تعدّ مسألة نسبية وليست مطلقة، وهي متغيرة في الزمان والمكان، فكل المجتمعات تحوي داخلها درجة من درجات التنوع القومي و/أو الديني و/أو السياسي، ولقد استطاعت بعض الدول أن تحقق لأفرادها وشعوبها ونظامها السياسي قدرًا من التناسق يكفل أقصى درجات التماسك السياسي بين المواطنين، بينما أخفقت في دول أخرى ليعزز قدر متزايد من التصدّع والانشقاق بين هويات الأفراد والمجتمع والنظام السياسي، وهو ما تعاضم ظهوره بفعل تداعيات الحضارة المعاصرة، وإحساس الأفراد بأن ما يربطهم بمجتمعاتهم ونظمهم السياسية ودولهم، إما أن يكون قابلاً للتفاعل معه، أو أن يكون أمراً غير مقبول الاستمرار في التفاعل معه.

وإشكالية الهوية لا تقتصر على الكيانات التي وصلت إلى مرحلة الدولة، إنما هي قائمة في العديد من الكيانات التي تهدف إلى بلوغ مرحلة الدولة، وإقليم كردستان هو واحد من التكوينات الاجتماعية - السياسية التي تتجه إلى إظهار هويتها السياسية على غرار ما قام به الأتراك عام ١٩٢٤، والفرس من قبلهم، والعرب على اختلاف دولهم التي شكّلوها، على أسس من الهويات التي تجمع أغلب مكونات الشعب الموجودة لديها، بينما ظلّ الشعب الكردي أكبر أمة بلا دولة جامعة له تعبّر عن هويته القومية.

**إشكالية البحث:** ترتبط إشكالية البحث في صراع الهويات في إقليم كردستان بتعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية، والدين، واللغة، وتمزج بالسياسة، وتنتهي بالقبيلة والطائفة، فمع نجاح القيادات الكردية أو الزعامات في توظيف البعد القومي، كبعد أساسي ومركزي في عملية بناء النموذج السياسي وتحقيق الدولة الكردية، إلا أن ذلك لا يمنع وجود دائرة واسعة من الهويات القبلية والطائفية والدينية بالشكل الذي يفتح الباب أمام تعددية واقعة داخل الجسد الكردي، وهي إن لم توظف بشكل إيجابي فلربما ستعمل على إضعاف هذا الجسد، ومن ثم بذر نزع الاختلاف أولاً، والشقاق والتجزئة ثانياً.

ويمكن إجمال مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ما الهويات الدينية والقومية والقبلية في كردستان العراق؟
- ما القوى الداخلية والخارجية المؤثرة في وجود الهويات المختلفة، ومدى تأثيرها في إقليم كردستان؟
- إلى أي مدى يؤثر صراع الهويات في النظام السياسي والحكومة في إقليم كردستان؟
- ما احتمالات وفرضيات صراع الهوية السياسية في إقليم كردستان، وما تأثيره في الديمقراطية ونظامها السياسي؟

**هدف البحث:** نسعى في هذا البحث المتواضع إلى تحقيق الغايات التالية:

أ - دراسة الهوية في دلالاتها وأبعادها ومكوناتها الأساسية، وعلاقاتها بما هو ثابت ومتغير من عناصرها، ومن الوعي بعلاقاتها مع مكوناتها من جهة، ومع الآخر من جهة ثانية، ومن اقتربها وابتعادها عن الوعي بها داخل الثقافة الواحدة، وعلاقتها بعملية التثاقف التي لا تكف عن التواصل والتطور والتغيير من جهة ثالثة.

ب - إيصال الهوية المراد اعتمادها للدولة والنظام السياسي إلى حالة مقبولة يرغب المجتمع نفسه فيها كهوية جامعة تستوعب الفرد والمجتمع داخل علاقة متفاعلة وتضامنية غير منعزلة عن النظام السياسي الذي سيمثلها.

**فرضية البحث:** يقوم البحث على فرضية مفادها وجود صراع الهويات في إقليم كردستان، بسبب غياب الديمقراطية التي تتيح مشاركة كل أبناء المجتمع في تصميم هوية الدولة، لأن الهوية أوصلت الجماعات الأولية إلى قناعات تتراوح بين إسقاط الدولة وبناء بديل منها بهويتها الفئوية، أو الانفصال عنها، أو السعي إلى تدميرها من الداخل، إن كانت الظروف المحلية والإقليمية والدولية لا تسمح بهكذا تحول.

**أهمية البحث:** يستمد البحث أهميته من أن صور الصراع الموجودة في الإقليم، تتوزع بين اتجاهات عديدة، لعل أبرزها: الهوية القومية، والهوية الدينية، والهوية القبلية، والهوية السياسية؛ وهناك هوية سياسية أخرى، وإن كانت هي الأضعف، ألا وهي الهوية العراقية. ولكن أقوى هوية موجودة الآن هي الهوية القومية، لأن المصلحة القومية الكردية ما زالت فوق كل الهويات الأخرى،

وهذا ما يفسّر عوامل تماسك إقليم كردستان بصورته الحالية وقوة فاعليته، وما حققه من نموذج اقتصادي ناجح نسبياً مقارنة بباقي مناطق العراق. وهذه الهويات الخمس موجودة ولا يمكن إنكارها، لأنه إذا ما حدث ذلك ستحدث ردّة فعل تعيد المواطن الكردي إلى ولائته الأولى السابقة على الولاء للإقليم. وهذه نقطة نعتقد جازمين أن أي سياسي كردي لن يغامر بالعودة إليها، وإنهاء نحو عقدين من المسار الناجح في إدارة الإقليم، وإنما سيكون الخيار المفترض هو أن تتشكل الهوية السياسية بطريقة الحوار، وهو ما يتطلب إحلال الديمقراطية من أجل إتمامه. وعليه، فإن الاتفاق على مناقشة موضوع الهوية سيدفع بالديمقراطية إلى تحقيق مقاصدها، لأنها التجربة الأنجح في إدارة الإقليم.

**منهجية البحث:** يستعين البحث بمنهج دراسة الحالة، وهي المسألة الكردية، وذلك بهدف الوصول إلى معرفة فرضيات صراع الهوية السياسية لإقليم كردستان العراق، فضلاً عن استخدام منهج الصراع (نظرية الصراع)، لدراسة كيفية توظيف المسألة الكردية في إدارة الصراع بينهما، وفي ضوء هذه المنهجية سنتناول المسألة الكردية عبر الهيكلية التالية:

### أولاً: كردستان والهويات المتقاطعة (الدينية، والقومية، والقبلية)

يعيش الأكراد، وهم جماعة قومية واحدة، في إطار رقعة جغرافية متّصلة، ويجمعهم الدين، إلا أن المصالح الإقليمية والدولية انتهت إلى توزيعهم بين خمس دول، هي: تركيا، والعراق، وإيران، وسورية، وأرمينيا. وفي ما عدا أرمينيا التي يُعدّ الوجود الكردي فيها مستقراً بدرجة لا تجعله يمثل مشكلة، فإن هذا الوجود يُعدّ مشكلة كبرى في كل من تركيا والعراق وإيران، وإلى حدّ ما في سورية، نتيجة مساقات السياسة وتوازاناتها، وعجز هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية واقتصادية وثقافية لاستيعاب الأكراد داخل دولة وطنية تعطي حقوقاً متساوية لمواطنيها، فتحوّلت هذه المشكلة إلى صراع مسلّح أخذت تعانیه هذه الدول. وقد تفاوتت أساليب التعامل مع الأكراد من إنكار تام لوجود التمايز القومي، كما هو الحال في تركيا وإيران، إلى اعتراف ونوع من الحكم الذاتي، كما حصل في العراق، ووصولاً به إلى مستوى إعلان المناطق الكردية مناطق إقليمية مميزة بإقليم سياسي محدد<sup>(١)</sup>.

وإذا ما أتينا إلى أصل الأكراد، نجد أن المؤرخين مختلفون في تحديد تلك الأصول<sup>(\*)</sup>، إلا أن الرأي الأكثر رجحاناً هو ذلك الذي يرجعهم إلى أصول آرية، ذلك أن لغتهم تنتمي إلى عائلة

(١) نقلاً عن: دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، والدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩)، ص ١٣.

(\*) هناك من ينفي إمكانية تحديد أصل وأماكن التواجد التاريخي للأعراق والإثنيات في العالم قبل آلاف السنين ومنها الإثنية الكردية بسبب عوامل الهجرة البشرية شبه الدائمة، ومن ثم الخطأ القول بوجود بشري أصيل ووجود بشري واند على أرض معيّنة. للتفصيل انظر: خضر عباس عطوان، «المتغير الكردي في العلاقات العراقية - التركية بعد العام ٢٠٠٣»، قضايا سياسية (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين - بغداد)، العددان ٢١ - ٢٢ (٢٠١٠)، ص ٦٣ - ٦٤.

اللغات الآرية، وأن تاريخ سكنهم منطقة كردستان إنما يعود إلى قرون عديدة سبقت ميلاد المسيح، وهناك رأي يقول إن الأكراد إنما هم حصيلة تزاوج بين أصول عديدة ولجت المنطقة واستقرت فيها، إلا أن المتفق عليه بين أغلب الآراء هو أن وجودهم في كردستان، إنما يعود إلى هجرات الجماعات الهندوأوروبية التي استقر قسم منها في مناطق كردستان في الألف الثاني قبل الميلاد<sup>(٢)</sup>.

وغالبية الأكراد من المسلمين السنّة، والقليل منهم من المسلمين الشيعة الاثني عشرية الذين يتركّزون في مناطق جنوب غرب إيران، وفي أقصى شرق العراق (الأكراد الفيلية). وفي عصور مختلفة اعتنق بعض الأكراد اليهودية والمسيحية، وبعضهم كان من غير المؤخّدين باعتناقه ديانات أخرى متعددة، مثل اليزيدية، والعلي إلهية<sup>(٣)</sup>.

وقد تأثر تطوّرهم الاجتماعي والسياسي والثقافي بعوامل عديدة، منها<sup>(٤)</sup>:

- ١ - التفاعل مع طبيعة موطن الأكراد، لوجود الجبال والسهول والأودية.
  - ٢ - قيام حياة رعوية ارتبطت بشكل مباشر بتأثير الطبيعة.
  - ٣ - طغيان الأنماط القبلية والتنقل والغزو والفروسية.
  - ٤ - الحياة الزراعية الريفية.
  - ٥ - الحياة الحضرية التجارية الإدارية في المدن.
  - ٦ - تنوع الشعوب والثقافات التي قطنت هذه المنطقة إلى جانب الأكراد، والتي تمازجت عبر التاريخ، من آرية، وسامية، وعربية، وأرمينية، وتركمانية، وآشورية، وكلدانية.
- وإذا ما رجعنا إلى التاريخ سنجد ظاهرتين ميزتا الوجود الكردي:

**أ- الظاهرة الأولى:** هي أن الأكراد عشقوا الجبال، ففرقتهم إلى جماعات قبلية غير متحدة في أغلب تاريخهم، أو بمعنى آخر إنهم ارتبطوا بالقبيلة أكثر مما ارتبطوا بالقومية، ولم يغيّر من هذا المنطق إلا الأحزاب اليسارية والشيوعية تحديداً في تجاوز الأكراد الطابع القبلي، ودفعه نحو الاقتراب من العامل القومي، وتحديدًا بعد الخمسينيات من القرن الفائت. كما أن مناطق الأكراد، وبسبب طبيعتها القبلية والجبلية المعيقة للبناء القومي، كانت عرضة لغزوات إقليمية وسيطرة

(٢) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ٩ وما بعدها. وقارن مع: أرشاك سافراستيان، الكرد وكردستان، ترجمة أحمد محمود الخليل (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٢٢ - ٢٦، ومع: ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٤)، ص ٤١ - ٤٢.

(٣) الطالباني، المصدر نفسه، ص ١٥.

(٤) سوزان إبراهيم حاجي أمين، «التجربة الديمقراطية في كردستان العراق»، (رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١١)، ص ٥٨.

عليها من الإمبراطوريات الكبرى، فسيطر عليها طوعاً العرب المسلمون، ثم سيطر على أغلب مناطقهم العثمانيون، وخضعت باقي المناطق لإمبراطورية فارس. وهذا الأمر تأكد في معاهدة أربوروم التي نقلت السيادة إلى مدينة السليمانية، أي من الدولة الفارسية إلى الدولة العثمانية، عام ١٨٤٧. واستمر الحال حتى الحرب العالمية الأولى، عندما عمل الحلفاء على تسوية وضع الدولة العثمانية، فشكّلت بريطانيا العراق، وأعطته جزءاً من كردستان، وبقي لإيران ما كانت تسيطر عليه من مناطق كردستان، وأعطيت لتركيا المناطق التي تحيط بديار بكر<sup>(٥)</sup>.

**ب- الظاهرة الثانية:** هي اللغة الكردية، فالأكرد يتحدثون لهجات مختلفة عديدة، بحسب المنطقة. فبسبب وعورة المنطقة الكردية، وصعوبة الاتصالات، وظهور الحدود الرسمية بين الدول التي توزّع بينها وجود الأكرد، تفرّق السكان إلى قبائل منعزلة ومتباعدة، الأمر الذي أدى إلى نمو اختلاف في اللهجات التي يتكلم بها الأكرد. ومع مرور الزمن، دفع ذلك إلى اختلاف اللهجات من منطقة جغرافية إلى أخرى. وتنقسم اللهجات الكردية الحالية إلى لهجات عديدة، أهمها الكرمانجية التي يتحدث بها أكثر من ٥٠ بالمئة من الأكرد، وتستعمل في الكتابة والتعليم، ولا سيما في المناطق الكردية العراقية، ولدى معظم أكرد تركيا وسورية وإرمينيا. وهناك اللهجة البادانية (البهدنانية) التي يتحدث بها أكرد العراق في الدهوك وإربيل، كما توجد اللهجة السورانية التي يتحدث بها عدد أقل في مناطق وأقضية محافظة السليمانية في العراق، وقسم من منطقة كردستان الإيرانية، وتستعمل كذلك في الكتابة والأدب. وهناك أيضاً لهجة رابعة هي لهجة الـ «زازا»، وهي لهجتا «الدوملي»، و«الدونبلي» في تركيا، وتسود إقليم درسيم تحديداً. وهناك لهجات أخرى أقل منها انتشاراً، مثل اللورية وغيرها<sup>(٦)</sup>.

ورغم تعدد لهجاتها، والتي ما زالت تكتب بالأحرف العربية، إلا أن اللغة الكردية تبقى في كل الأحوال متميّزة من اللغات العربية والتركية والفارسية، فالأكرد ليسوا عرباً، ولا أتراكاً، ولا فرساً، إنما هم جماعة مميّزة تجد في لغتها دليلاً على ثباتها القومي. ومع هذا فثبات الأكرد القومي لا يعني وجود حالة من الاندماج أو التماسك الاجتماعي، فالأكرد، منذ السبعينيات، لديهم علاقات واسعة مع الغرب، وتزايد احتكاك الأجيال الكردية الناشئة بالثقافات الغربية تحديداً بعد عام ١٩٩٢، وتم خلالها نقل الكثير من مظاهر المدنية إلى كردستان. وعلى الرغم من قوة تأثير العامل الديني والقبلي في الأكرد، إلا أن فكرة القبلية تراجعت نسبياً، ولا سيما بعد عام ٢٠٠٣، وحتى في ما قبلها. وهذا الأمر لا يوحي بأن القبلية في طريقها إلى الزوال، إنما الروح القبلية ما زالت قوية للغاية بين الأكرد، ومن الصعب اليوم على أي كردي أن يؤدي دوراً سياسياً بارزاً إن لم يكن في أصوله من شيوخ القبائل أو ممن تربطه علاقة بهم. وربما ستشهد السنين القادمة

(٥) مارتن فان برونسن، الأكرد وبناء الأمة، ترجمة فالح عبد الجبار (بيروت: دار الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، صفحات متفرقة، قارن مع: صلاح سالم زرنوقة، «القومية الكردية: المنشأ والعلاقة مع القوميات المجاورة»، السياسة الدولية، العدد ١٣٥ (١٩٩٩)، ص ٨٨.

(٦) وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام ١٩٩٣، سلسلة دراسات استراتيجية: ٨٠ (بغداد: مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، ٢٠٠٥)، ص ٥.

مزيداً من الاتجاه نحو فك هذه العلاقة بسبب نمو التيارات المدنية العلمانية، فمعضلة الأكراد التاريخية هي في انقساماتهم القبلية، إذ أدت دوراً في بقاء المجتمع الكردي مفككاً عبر التاريخ، ومنعت قيام كيان كردي موحد بينهم، كما شكّلت ميداناً خصباً لاستغلال القوى الخارجية التي كان لدورها أبلغ أثر في تلك الانقسامات لمنع الأكراد من التوحد وتشكيل كيانهم الخاص، قبل العام ١٩٩٢<sup>(٧)</sup>.

ويتميز المجتمع الكردي العراقي بتنوّعه القبلي وانقسامه العشائري، إذ كانت القبائل الكردية في منتصف القرن التاسع عشر تشكّل ثلث سكان كردستان، وأغلبهم يمتلكون الأراضي، أما الرّحل منهم فيمتلكون المراعي. وهذه الأراضي والمراعي مخصّصة لـ «البك» صاحب السلطة على القبيلة. وتتألف القبيلة في كردستان من العشائر والطوائف، ويتولى شؤونها رئيس القبيلة الذي تطلق عليه تسميات كثيرة، كالشيخ، والمير، والبك.

أما رئيس العشيرة، فهو الآغا، وهو يمتلك مع البك كل الحقوق القانونية والإدارية، فضلاً عن أن وضعهما في الوجاهة والترفيه لا يضاهيه وضع آخر في القبيلة أو في العشيرة، حيث يتمتعان بامتيازات كبيرة. وتضم القبيلة رجال الدين والعلماء، أي السلالي والسادة، وهم عادة من سلالة الرسول (ﷺ)<sup>(\*)</sup>، مقارنة بالفلاحين والرعاة. وتعدّ مؤسستا القبيلة والعشيرة من أهم مقومات تكوين المجتمع الكردي تاريخياً، وحتى وقتنا الحاضر. ولهذه الحقيقة التاريخية جذور عميقة في تكوين نفسية الفرد الكردي، وقد أسهمت في تسيير دفة نمطية الهيمنة الفكرية على مجمل أعراف وتقاليد المجتمع الكردي المعاصر<sup>(٨)</sup>.

وقد انعكس ذلك على اتجاهات اندماجه بالنظام السياسي منذ تأسيس الدولة العراقية، بمعنى أن اتجاهات الأفراد فيه هو نحو الهويات القبلية أكثر منه نحو الهويات السياسية. فالكردي العراقي لم يتعوّد الخضوع لنظام سياسي وإداري منظم، وكثيراً ما أدى العرف والدين والعشيرة دوراً رئيسياً في تشكيل رؤية المواطن الكردي لمدى التزامه أو عدم التزامه بالتنظيم الإداري والسياسي الذي يخضع له.

وهكذا، فكثير من أكراد العراق هم أفراد في القبائل والعشائر، ويدينون بولائهم لزعماء قبائلهم، فالكردي يلبي رغبة زعيمه، ليس فقط قياماً بواجب أو تكليف، وإنما في أحيان كثيرة يفعل ذلك عن إيمان راسخ. ولهذا يلاحظ الكثير ممن عرف الشخصية الكردية العراقية أن الكردي

(٧) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٦.

(\*) وهم من القبائل التي تصاهرت مع العرب منذ فتح الإسلام، ولا سيّما عند نشر الإسلام في المناطق الكردية، إذ توجد عوائل كردية تسمى بالسادة يعترفون بأصولهم العربية، فهم متصاهرون مع العرب منذ مدة طويلة ويعترفون أنهم من أصول عربية. للمزيد من التفاصيل، انظر: سايكس مارك، القبائل الكوردية في الإمبراطورية العثمانية، تقديم ومراجعة عبد الفتاح بوتاني؛ ترجمة هـ وراز سوار علي (دهوك: مطبعة هوار، ٢٠٠٢)، ص ٣٧ - ٤٠.

(٨) للمزيد من التفاصيل، انظر: حاجي أمين، «التجربة الديمقراطية في كردستان العراق»، ص ٦٧ - ٦٨.

العراقي يكنّ الولاء والاحترام لزعيمه العشائري أكثر من رجال السلطة السياسية أو العسكرية التي كثيراً ما تمرّد عليها، سواء في عهد السلطة العثمانية أو في زمن الدولة العراقية المستقلة<sup>(٩)</sup>، بل إنه لم يستطع أن يلتزم تجاه الهوية العراقية التي أطّرت من الناحية الرسمية. ولعل جزءاً من مبعث عدم التزام الكردي بالهوية العراقية هو أنه لم يكن هناك من الأنظمة السياسية في العهد الجمهوري، منذ العام ١٩٥٨ وإلى اليوم، من كان راغباً في جعلها إطاراً يمثل كل أبناء الوطن فيها، وإنما حاولت الأنظمة السياسية أن تجعلها تتناغم مع ما يمثل هوى القوى الرئيسية الماسكة بالسلطة<sup>(١٠)</sup>.

أما عن أهم العشائر الكردية العراقية، فيمكن الإشارة إلى الكثير من العشائر التي أدت دوراً في الحياة الكردية والعراقية على السواء، وقدمت شخصيات سياسية وعسكرية أدت دورها في تاريخ العراق المعاصر. ولعل أهم تلك العشائر هي عشيرة البارزانيين التي تُعدّ من أهم قبائل كردستان العراق، وتستقر في قضاء الزيبار، شمال نهر الزاب الكبير، وجنوب جبل شيرين. ومن أهم زعمائها الشيخ أحمد البارزاني الذي أعدمه الإنكليز، وشقيقه الملا مصطفى البارزاني الذي قاد الحركة الكردية المسلحة منذ الأربعينيات من القرن الفائت وحتى انهيارها عام ١٩٧٥. وهناك قبائل الطالبانية التي تستقر بين مدينة كركوك وقضاء خانقين في ديالى، ومنهم جلال الطالباني، زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ومكرم الطالباني، وزير الزراعة العراقي زمن حكم البعث في السبعينيات من القرن الفائت. وهناك قبائل الجاف التي تستقر في مناطق سهل شهرزور، ومدينة حلبجة، وخورمال. وقبائل البرزنجي التي تتواجد في قضاء خانقين في ديالى، وفي مدينة كركوك. وتدّعي هذه القبائل انتسابها إلى آل البيت العلوي، وقد دخلت في علاقات مواجهة مع كل القوى المحلية، وحتى مع الدولة العراقية عندما تم التعرض لمصالحها<sup>(١١)</sup>.

وهناك قبائل أخرى أقلّ حجماً وتأثيراً، منها قبائل الهركية الذين يستقرون في شمال شرق إربيل، وفي مثلث الحدود العراقية - الإيرانية - التركية. وهذه القبائل تعتنق المذهب العليّ إلهي، وقبائل زنكنة جنوب مدينة كركوك وفي أطراف مدينة كفري، وقبائل الهموند الذين يتمركزون في مركز مدينة جمجمال وبازيان، وقبائل السورجي في شرق الموصل وجنوب بارزان، وغيرها من القبائل الأخرى<sup>(١٢)</sup>.

ما يهمنا هنا هو أن البعد القبلي بقي واحداً من أهم الأبعاد التي شكّلت الهوية الكردية، وطالما أن كردستان العراق لا توجد فيها قبيلة واحدة، إنما هي تتألف من العديد من القبائل،

(٩) العزاوي، المصدر نفسه، ص ١٩ - ٢٠.

(١٠) سعدي إبراهيم حسين، النظام الاتحادي والهوية الوطنية العراقية (بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٢)، ص ١٧١ - ١٧٥.

(١١) العزاوي، المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٢) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢)،

لهذا كان الاتجاه القبلي واحداً من أهم العوامل التي أخرت تشكيل الوعي القومي الكردي في كل كردستان، ولم يتشكل بسببها الوعي القومي الكردي إلا تحت تأثير عاملين اثنين:

سياسات الحكومات العراقية والتركية والإيرانية في محاربة الأكراد، والدفع بأنظمتهم السياسية إلى اكتساب صفة العربية أو التركية أو الفارسية، واستبعاد إمكانية استيعاب المكون الكردي داخلها.

وجود دعم دولي بسبب الحرب الباردة، ورغبات في إثارة مشكلة الأقليات غير المندمجة بدولها في الشرق الأوسط، وواحدة منها الاستغلال السوفياتي والأمريكي وغيرهما لهذه المشكلة في الضد من العراق تحديداً في الخمسينيات، ووصولاً إلى انتهاء الحرب الباردة، ثم أعقبها استغلال الولايات المتحدة ودول إقليمية مهمة، ومنها إيران وتركيا، لهذه المشكلة إلى الضد من العراق بعد العام ١٩٩١.

وأتيحت للأكراد بعد عام ٢٠٠٣ فرصة سياسية تاريخية لإعلاء الوعي القومي الكردي، بسبب انشغال المحيط الإقليمي بحدث الاحتلال الأمريكي للعراق، وعدم الرغبة في المواجهة مع الولايات المتحدة مباشرة، وهو ما سمح للأكراد بأن يؤسسوا علانية لإقليمهم القومي بصيغ سياسية عراقية رسمية ثبتت في الدستور الدائم. وهذا الأمر، أي «تشكيل الإقليم»، انتهى إلى أن يدفع السياسيين إلى استثمار الخطاب السياسي القومي الذي يجعل من تجربة كردستان العراق تجربة أنموذجية يمكن عن طريقها أن تعيد الوعي إلى كل الأكراد في دول الجوار إلى صياغة خياراتهم، إما باتجاه إنماء الوعي القومي أو الضغط على دولهم من أجل إعادة صياغة هويتها الوطنية، ليكون الأكراد فيها أكثر اندماجاً بالأنظمة السياسية فيها.

إلا أن النقطة التي يجب ألا نغفلها، هي أن الأكراد، رغم اتجاههم نحو الخيار القومي الواسع بعد العام ٢٠٠٣، فإن ذلك لم ينف أن هناك نمطاً آخر للهوية بقي نشطاً، وهو نمط موجود منذ قرون عديدة بين المواطنين الأكراد، ألا وهو الهوية الدينية، فالغلبة الإسلامية أسهمت بنمو هوية إسلامية مميزة للأكراد. ولهذا نجد أن الأكراد كانوا من أكثر القوميات اندماجاً في إطار الدولة العثمانية، تحت العنوان الإسلامي الجامع الذي احتضنته تلك الدولة، وما إن آلت الأمور داخل الدولة العثمانية نحو التتريك، حتى أصبح هناك فاصل بينهم وبين الأكراد، بدأ يتسع وصولاً إلى انتهاء الخلافة العثمانية، واتجاه تركيا إلى فرض التتريك على مواطنيها، واتجاه العراق إلى فرض الخيارات العربية على مواطنيه. ومع ذلك، فهذا الموقف لم يثن الأكراد عن الانشغال بغير هويتهم الإسلامية<sup>(١٣)</sup>، التي استمرت تسير إلى جنب الهويات القبلية، واستمرت تسير إلى جنب الهوية القومية إلى اليوم، ومرجع التعلق بهذه الهوية أن الأكراد دخلوا الإسلام عن قناعة، وليس جراء حرب، كما حدث مع الفرس. ويمكن أن نتلمس وجود هذه الهوية اليوم من قوة التيارات

(١٣) مارتن فان بروينسن، الأغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكوردستان، ترجمة أمجد حسين (أربيل: دراسات عراقية، ٢٠٠٨)، ص ٥٥٢ - ٥٥٦.



الدينية في كردستان، وتحديدًا بعد انتخابات برلمان الإقليم عام ٢٠١٣، إذ أشرت الانتخابات إلى أن الإسلاميين الأكراد أصبحوا يشكلون واحدة من القوى الفاعلة في الإقليم.

## ثانياً: القوى الداخلية المؤثرة وخيارات الهوية<sup>(١٤)</sup> في كردستان

كانت القوى الكردستانية في العام ١٩٩٢ أمام تحدٍّ لم تألفه، فالنظام السياسي العراقي اتجه فعلياً إلى ترك الأكراد بلا غطاء دولة، في ظرف ناضلت فيه تلك القوى من أجل توسيع سقف المطالب التي يمكن للأكراد أن يحصلوا عليها، إلا أنهم وجدوا أنفسهم أنهم أمام حاجة سريعة إلى بناء مشروع سياسي بديل يجمع الأكراد حوله، فاتفقوا بسرعة إلى تشكيل حكومة للإقليم وإعلانه إقليمياً فدرالياً في إطار الدولة العراقية، ولا يجمعهم هذا الكيان إلا لكونهم أكراداً. وهذا الأمر احتاج إلى نحو عقد من الزمن ليؤكد الأكراد خلاله أنهم قادرين على إدارة إقليمهم بطرق ديمقراطية، إلا أن مخرجات تلك الإدارة كانت تغيب عنها رؤية الهدف لما يمكن أن ينتهي إليه الإقليم، ولدينا مؤشرات على ذلك:

- الحرب التي دخلها الحزبان الكرديان (الاتحاد والوطني لكردستاني) ضد بعضهما البعض قبل العام ٢٠٠٣.

- الغموض في العام ٢٠٠٣ عندما سقطت الدولة العراقية بفعل أمريكي، إذ إن الأكراد لم يسرعوا الخطى بإعلان دولتهم القومية، بسبب تأثيرات إقليمية وأمريكية محسوبة، إلا أن ما يجب عدم إغفاله هو أن الأكراد لم يكونوا بعد متفقين على هويتهم الجامعة في إطار نظام سياسي متفق عليه، فخيرار الاتجاه نحو إعلان الدولة الكردية كان سيجهض من الهويات الموجودة داخل الكيان السياسي الكردي غير المقتنعة بالرؤية السياسية للكيان قبل أن يتم إجهاضه من القوى الخارجية، فانتهى الحال إلى وضعهم في إطار الدولة العراقية الجديدة بهامش استقلال أكبر مما كان موجوداً قبل نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

ولعل أهم ما واجهه قادة الإقليم هو أن كردستان ما زالت تتصارعها الاتجاهات التقليدية للهوية، ألا وهي الخيارات القبلية، وهي بعيدة عن أن تجمع، في إطار هوية واحدة متفق عليها، بين الهوية الإسلامية التي يعتقد أصحابها بضرورة سحب الإقليم إليها، والخيارات القومية التي وجدت صدى لدى الساسة، ولدى الشرائح التي انقطع تواصلها عن العراقيين العرب منذ العام ١٩٩٢. وهناك هويات سياسية في أطر كل من الهويات السابقة، بعضها يريد أن يسحب الإقليم نحو اليسار، وبعضها الآخر يريد أن يسحبه نحو المحافظة في أقصى اليمين. وتزداد التيارات المدنية العلمانية انتشاراً بين أجيال الشباب، بحكم رغبة الزعامات السياسية في سحب الأكراد

(١٤) يُقصد بالهوية الوطنية حقيقة الشيء المشتعلة على صفاته الجوهرية، والتي تميّزه من غيره، وكثيراً ما يتم التعبير عنها بلغة الجنسية، إلا أنها أوسع من رابطة الجنسية إنما تشمل السمات التي يتم تقاسمها بين مواطني الدولة ككل. للتفصيل انظر: علي وتوت، «في سؤال الهوية»، في: مجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية (بيروت: دار المعارف للطبوعات، [د.ت.])، ص ٢٦.

من واقعهم القبلي إلى المجتمع المدني من خلال التعليم والتنمية والديمقراطية، ولكل من هذه التيارات أهداف في ما يخصّ الإقليم، وفي ما يجب أن ينتهي إليه.

إن التحدّيات التي تمثلها الأنماط المختلفة في إقليم كردستان، والتي تقف حجر عثرة أمام توحيد الرؤية الكردية الموحّدة حول العلاقة بين العراق وإقليم كردستان، في مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، يمكن تقسيمها، بحسب الرؤى المطروحة، والتي يمكن تحديدها من خلال الاتهامات التي توجّهها القوى السياسية إلى بعضها البعض، ومن أبرزها الاتهامات الموجهة من قبل الأحزاب المتمثلة بحركة التغيير، والاتحاد الإسلامي، والجماعة الإسلامية، إلى الحزبين في سلطة إقليم كردستان: الحزب الديمقراطي الكردستاني، بقيادة مسعود البرزاني؛ والاتحاد الوطني الكردستاني، بقيادة جلال الطالباني، بكونهما يدفعان بالإقليم نحو الإطار القومي بعيداً عن الحوار الكردي الجامع<sup>(١٥)</sup>.

واليوم، لكل من تلك القوى رؤيتها في ما يخصّ الهوية الكردية، وما يتوجب على الأكراد القيام به خلال الأعوام القادمة، وهم على عمومهم يريدون الدفع بهذه الرؤى إلى التفاعل عبر مقترَب العملية الديمقراطية، إلا أن هذا الدفع لم يمر من دون معوقات، إنما كانت هناك تحديات أثرت في مدى استعداد الأكراد للتعامل مع هذه النقطة المهمة في حياتهم. ويمكن إبراز هذه التحديات بالرؤى المختلفة الموجودة في الإقليم، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي<sup>(١٦)</sup>:

١ - أهداف الحزبين الرئيسيين الماسكين بالسلطة ديمقراطياً (الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني). وهذه الأهداف تظهر بصورة جلية في سلوك الحزبين وسياسة الحكم في الإقليم، والتي من أهم مؤشراتهما إلى اليوم: استمرار سيطرة الحزبين على بعض مؤسسات الدولة في إقليم كردستان، وتحديد الأمن منها، وتبني سياسات تقلص من درجة المشاركة في الحكم (على الأقل من وجهة نظر المعارضة)، وما حصل من إشراك المعارضة في الحكم على أساس المحاصصة، إنما جاء من قبيل الرغبة في إضعاف دورها في مساءلة الحكومة، وتحميلها جزءاً من أي نقد قد يوجّه إلى السياسة العامة في الإقليم، كما أن أغلب علاقات الإقليم مع حكومة بغداد، أو مع دول الجوار، أو مع الولايات المتحدة، إنما يحتكرها الحزبان الرئيسيان في الإقليم.

٢ - أهداف المعارضة في إقليم كردستان (حركة التغيير، والاتحاد الإسلامي الكردستاني، والجماعة الإسلامية)، وهذه القوى تنطلق في أحيان كثيرة من منظور مختلف مع منظور وأهداف الحزبين الكبيرين في الإقليم، ومنها: الدعوة إلى إصلاح المؤسسات القائمة لتكون أكثر ملاءمة للمعارضة، كما أنها تدعو إلى إطلاق حوار كردي بشأن قضايا عديدة في علاقة كردستان بحكومة بغداد الاتحادية، ناهيك عن غياب وجود فاعل لقوى المعارضة الكردية في بغداد، إلا أنه مما يقتضي التنويه إليه هو أن نقاط الاتفاق بين أحزاب المعارضة لا تنفي أن تكون هناك صعوبة

(١٥) عبد الحكيم خسرو جوزل، «الرؤية الكردية لعراق ما بعد الانسحاب الأمريكي»، شؤون عراقية (المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية - عمّان)، العددان ٣ - ٤ (حزيران/يونيو ٢٠١١)، ص ١٠٢ - ١٠٣.  
(١٦) المصدر نفسه، ص ١٠٣ - ١٠٥.

في التلاقي أو التوافق بين مشروع حركة التغيير العلمانية والمشروع الديني لحزبي المعارضة الإسلامية، وبالتالي للهوية السياسية للدولة الكردية، والتقارب الحالي هو ليس حياً من حركة التغيير للأحزاب الدينية، بل رد فعل على سياسات الأحزاب الموجودة في قمة السلطة في الإقليم. لذلك فإن عدم الثقة موجود بين أحزاب المعارضة نفسها، وخاصة بسبب الخوف من الأهداف الخفية في تعامل الأحزاب الإسلامية مع القضايا الداخلية والعراقية والدولية.

٣ - أهداف الأحزاب الأخرى في الإقليم، والتي تجاوزت الثلاثين حزباً مجازاً، لكنها بشكل عام تكاد تكون أحزاباً غير فاعلة، يغلب عليها طابع المصالح الشخصية لقادة الأحزاب الصغيرة.

٤ - إن هناك إشكالية حقيقية تحول دون التوافق حول صيغة الدولة الكردية القادمة، وسواء أكانت صيغتها ضمن أبعاد النموذج الديمقراطي العلماني أم ضمن الإطار الإسلامي الديني.

إن الرؤى السابقة وتنوعها واختلافها، في منطلقاتها، وفي أطروحاتها، وفي غاياتها، إنما صارت تؤسس لاختلاف سياسي في الإقليم. وإذا تركت البلاد بلا حوار يؤسس على أسس الديمقراطية بكل تفاصيلها، فإن الخلاف سيتسع ليدفع الإقليم في هذه المرحلة التاريخية إلى عدم الاستقرار الكلي أو الجزئي.

لكن، إذا ما نظرنا إلى ما أسسه الأكراد من نظام سياسي، وتحديدًا التطورات التي شهدتها الإقليم بعد العام ٢٠٠٥، نجد أن هناك بوادر نحو توسيع سقف المشاركة السياسية، إن لم يكن في الحكم، فهو موجود في البرلمان الذي يُعدّ البوابة الرئيسية للتشريع، ولتقييم السياسات العامة لحكومة الإقليم والرقابة عليها.

إن النظام الديمقراطي في إقليم كردستان، رغم ما وصل إليه من قبول للتداول السلمي بين القوى المشاركة فيه، إلا أنه ما زال حديث التجربة، وتحديدًا في مناقشة مسألة بالغة الأهمية للإقليم، ألا وهي المتعلقة بالرؤى المتعارضة حول الأهداف الاستراتيجية داخل الإقليم وخارجه. وإن ذلك يظهر بصورة جلية في الصراعات المعلنة والكامنة في العملية السياسية<sup>(\*)</sup>، وغياب أواصر الثقة بين القوى الفاعلة، حتى إن التحالفات الموجودة على الساحة السياسية هي شبيهة بالهدنة بين أطراف تواجه أزمات مشتركة، كالاتفاقية الاستراتيجية بين الحزبين الحاكمين في الإقليم، فالذي يجمعهم هو الدفع بالخيار القومي للإقليم ليكون الإطار الجامع في أي علاقة مع حكومة بغداد أو في أي احتمال لتحول الكيان السياسي إلى دولة، وكذلك يجمعهم تقاسم

(\*) قد يعتقد البعض أن المسألة في كردستان لا تعدو أن تكون صراع بين الأحزاب السياسية في الإقليم أكثر منه صراعاً على الهوية، فالهوية هي عامل توظيف من هذه الأحزاب، لكن في النهاية هذا الصراع فيه سقف معين يتوقف عنده الأطراف الكردية عندما تكون مصالح كردستان العليا في خطر، والمؤشرات التي يتمّ سياقها هنا هي ما يمكن مشاهدته من الأداء الكردي في الحكومة الاتحادية وعلاقتها مع باقي الأحزاب العراقية، فالدور الكردي دائماً ما كان موحداً، والخطاب الكردي دائماً ما كان متمسكاً على الرغم من وجود خلافات داخل الإقليم بين الأحزاب الكردية الرئيسية، إلا أن هذا الكلام يمكن رده إلى أن الأمر أعلاه لا يعدو أن يكون علاقة بين الحزبين الكرديين الكبيرين، وليس بين الهويات التي يتشكل منها الإقليم.

السلطة ومصادر القوة في المجتمع الكردي، فضلاً عن الخوف من المعارضة. فعلاقات القوى، في إطار الثقافة السياسية الشرقية عامة، يتم النظر إليها على أنها تخضع لمنطق العلاقة الصفيرية في السياسة، فالربح فيها يفيد بخسارة الآخرين. وما زال النظر إلى كون الديمقراطية هي وسيلة لتداول السلطة سلمياً، أمراً غير مستساغ، وهو في المحصلة يُعدّ عامل شك في النظام الديمقراطي. ومبعث الشك هنا، أن قوى الإقليم الفاعلة اندفعت إلى تشكيل الإقليم عام ١٩٩٢، وهي لم تتفق على الأهداف العامة، إلا في الرغبة في خلق إطار بديل من إطار الدولة العراقية الغائب، الذي يمكن أن ينظم الأكراد فيه، تحت شروط الحد الأدنى من التنظيم. لكن بعد العام ٢٠٠٥، واتجاه الأكراد إلى تثبيت واقعة أنهم موجودون في إقليم فدرالي لأسباب قومية وتاريخية، إلا أنهم لم يحسموا الاتفاق على أن الديمقراطية هي إطار منظم لقواعد اللعبة الديمقراطية، وللحوار بين القوى السياسية التي يفترض المنطق التاريخي والسياسي أن يخضع وجودها وقوتها وضعفها للمزاج الشعبي العام في الإقليم، وربما تستمر أو تتصاعد قوتها، أو ربما تضعف وتنتهي بين دورة انتخابية وأخرى. ومبعث هذا القول هو أن الشرعية يجب أن تحاكي القناعات الشعبية، لكي تبقى موجودة ومستمرة، وإلا لحكنا على كيان الدولة بالجمود، وما يمكن أن يبقى مستمراً نسبياً إنما هو هياكل مؤسسات الدولة أو الكيان السياسي. ولا ننسى هنا أن واحدة من أسباب استمرار الرؤى المتعارضة هو أن المجتمع القبلي ما زال قوياً، وما زال أغلبه غير منخرط في المناقشات التي تدور حول مستقبل الإقليم وهويته السياسية. ومن ثم، فإن الاتجاه إلى الادعاء بتمثيل تلك التيارات والاتجاهات غير المصرح بها، إنما هو من قبيل المجازفة السياسية حتى اليوم.

ووفقاً لهذا التفاعل بين الأهداف المتعارضة للقوى الفاعلة في إقليم كردستان، نجد أنه من الصعوبة الاتفاق على رؤية موحدة، ليس فقط لمستقبل الدولة العراقية، وعلاقة الإقليم بها، بل لمستقبل الكيان السياسي في إقليم كردستان وإعادة تشكيله، والتعامل مع الدول الإقليمية والمجتمع الدولي. وسيبقى الصراع الأهم هو المتعلق بالاتجاهات العامة التي على القوى الكردستانية أن تدفع النظام السياسي الكردي إلى التشكّل في ضوءها، من دون أن تسبب عزوفاً عن الاعتراف به من قبل بعض الأكراد، وإعطائه أكبر قدر من الشرعية.

### ثالثاً: القوى الخارجية المؤثرة وخيارات الهوية والاتجاه في كردستان

يحظى موضوع المسألة الكردية في العراق باهتمام دولي وإقليمي واسع، وذلك لعوامل عديدة، منها<sup>(١٧)</sup>:

١ - تعتبر كردستان على قائمة أولويات الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة، إذ تُعدّ الجسر الرابط للشعوب المختلفة (العرب، والفرس، والأتراك، والأكراد) في موقعها الجغرافي،

(١٧) انظر: ناهض حسن جابر، مفهوم السلطة في فكر الأحزاب السياسية الكردية المعاصرة (كرّوك: جاخان ته هه هيدورامي، ٢٠٠٦)، ص ٢٦٩، قارن مع: حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق: من =

وهي مكان قريب من الخليج العربي والبحر المتوسط، لأن أهميتها الاستراتيجية نابعة من الأهمية الاستراتيجية لكل من العراق وإيران وسورية وتركيا، والمنطقة عموماً.

٢ - تحتوي كردستان على كميات من الثروات الاستراتيجية المهمة، وأمثلتها النفط والمياه.

٣ - يؤلف الشعب الكردي نسبة سكانية لا بأس بها تمكّنه من أن يؤسس دولة قومية مؤثرة مقارنة للقوة السكانية لإيران وتركيا والأقطار العربية، والنسبة السكانية المرتفعة في الدول التي يتوزع عليها. ففي تركيا يوجد قرابة ١٥ مليون كردي، وفي إيران قرابة ١٢ مليون نسمة، وفي العراق قرابة ٦ ملايين نسمة، وفي سورية حوالي مليون ونصف المليون نسمة، وهناك قرابة المئة ألف كردي في أرمينيا.

٤ - تتسم المنطلقات الفكرية للأحزاب والقوى الكردية بالتنوّع، إلا أن وحدتها تتضح في المحور الرئيسي لعملها السياسي الذي يركز على سعيها إلى إقرار الحقوق القومية للأكراد. وطالما كان الهدف الذي تسعى إليه كل القوى السياسية الكردية يتمحور حول وجود تمايز للأكراد، قومياً ولغوياً، من دول الجوار المنتشرين فيها، وطالما لم تعمل جميع دول الجوار على إيجاد رابط وطني يجمع الأكراد في الدول التي يوجدون فيها، فإن هذا الأمر يعطي للقوى الدولية فرصة لتقوية نفوذها بين الأكراد للتأثير في القرار السياسي لكل من إيران وتركيا والعراق وسورية.

٥ - تمثل المسألة الكردية محور نقاش لدى كل من صنّاع السياسة في تركيا وإيران والعراق، فالدول الثلاث لم تؤسس دولاً وطنية بالمعنى المتعارف عليه، إنما أسست دولاً لأنظمة سياسية تحكم شعوبها، والهوية السياسية للأنظمة الحاكمة أصبحت هوية للدولة. ولهذا، رفض الأكراد هذه الهوية غير المندمجين فيها، طالما أنها لا تمثلهم، ولا تستوعبهم، ولهذا بقيت النظرة الإقليمية إلى الأكراد هي أنهم مشكلة تتطلب القسر في التعامل معها. أما بالنسبة إلى عراق ما بعد العام ٢٠٠٥، فقد تحالفت القوى الفاعلة في الحكومة مع الحزبين الكرديين الرئيسيين ضمن منطق: منح الفدرالية التي تقترب من حدود الاستقلال، مقابل تمكين تلك القوى من فرض هيمنتها على الحكومة الاتحادية. ولما تمكّنت تلك القوى من السيطرة على الحكومة الاتحادية، ورغبت في توسيع دائرة سيطرتها، وجدت أن كردستان العراق قد كوّنت إقليماً قادراً على إدارة نفسه، ولما كان منطق تلك القوى يقترب من تكوين الحكم المركزي، تحوّل الأمر إلى مبعث تقاطع طيلة الفترة اللاحقة على خروج القوات الأمريكية من العراق، ومنها قضايا النفط والبيشمركة وحدود إقليم كردستان.

إذاً، تثير كردستان ومواضيعها قضايا ومواقف من عدة دول، أهمها تركيا وإيران والعراق، فضلاً عن الولايات المتحدة.

= الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥)، ص ٤٢٠، ومع: مثني أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (السليمانية: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ١٤٧، ومع: حسين مصطفى أحمد، «المسألة الكردية والسياسة الدولية: دراسة في أسباب ومداخل التأثير»، مجلة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٤ (٢٠١١)، ص ٣١٢ - ٣١٣.

ففي تركيا، كانت المسألة الكردية واحدة من المشكلات التي استعصت على نظام الحكم، ويبدو من العمق التاريخي للمشكلة أنها رافقت التاريخ المعاصر لتركيا الحديثة، وقمع النظام لمطالب القومية الكردية بالقوة العسكرية الذي أفضى إلى تعقيدها، وانتفاء إمكانية بلورة وحدة وطنية في البلاد يسعى إليها النظام التركي في إطار السعي إلى المحافظة على وحدة تركيا من الناحيتين السياسية والجغرافية<sup>(١٨)</sup>. أما في ما يتعلق بالتوزيع الديمغرافي للأكراد، فإن تركيا تمثل اليوم أكبر تجمع في المساحة والعدد، إذ ينتشر الأكراد على ما يقارب ١٩٤ ألف كم<sup>٢</sup>، وهم يتركزون في مدن أهمها: ديار بكر، وان، وهكاري، وتبليس، ودرسيم<sup>(١٩)</sup>. وفي ظل استمرار الوضع القائم في تركيا، لا يمكن تصور التوصل إلى حل يحفظ الحقوق القومية للشعب الكردي، بل إن جميع الوقائع تدل على أن الصراع سيستمر إلى حين تحقيق إحدى النتائج التالية<sup>(٢٠)</sup>:

١ - قد تتمكّن السلطة المركزية من سحق الحركة القومية الكردية بالقوة، كما فعلت ونجحت في السابق. وإذا ما تم ذلك، فإنه سيكون مقابل ثمن باهظ ستدفعه تركيا، داخلياً وخارجياً، مفاده استمرار عدم اقتناع الأكراد بأن الدولة التركية هي إطار شرعي جامع لهم مع الأتراك.

٢ - استمرار الحركة الكردية المسلحة المتمثلة بحزب العمل الكردستاني الذي بدأ يستعيد نشاطه أو أي مجموعة قد تنشط في المستقبل وتجر السلطة المركزية على القبول بأحد الحلول:

- إجبار النظام التركي على الاعتراف بالقومية الكردية ومنحها حق تقرير المصير، وهذا أمر قد يصعب على السلطات التركية اتخاذه خلال المستقبل المنظور، والعقبة الأساسية التي تحكم موقف النظام السياسي التركي في هذا المجال هي أنه لا يعترف بالأقليات القومية، بل يعتبر جميع المواطنين أتراكاً بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو الطبقية. ويعتبر النظام التركي أي اعتراف بسيط بالحقوق القومية لهذه الأقليات، انشقاقاً في وحدة الأمة التركية أو انفصلاً عنها يحفز على تجزئة الدولة.

- منح الأكراد الحكم الذاتي أو الاعتراف ببعض الحقوق الثقافية والقومية الكردية.

- تشكيل فدرالية تركية - كردية.

والخيار الأكثر قبولاً في ظل ما جرى في العراق، هو نحو تنشيط الخيار القومي للأكراد، واتجاه العراق الواضح نحو التفكك، ووجود اتجاهات قوية داخل الولايات المتحدة نحو إعادة صياغة الكيانات السياسية في الشرق الأوسط، وتشكيل خريطة سياسية جديدة تقوم على أساس مراعاة العامل القومي، وتنشيط التيارات المذهبية لتكون في مستوى دول جديدة في المنطقة. وهنا لن يكون أمام تركيا إلا القبول بوجود حقوق قومية للأكراد، وعندها يتوقع أن يكون خيار

(١٨) سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، ٢٠٠٥)، ص ٤٦.

(١٩) نقلاً عن: العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، ص ١٥.

(٢٠) جواد، المصدر نفسه، ص ٤٧ - ٤٨.

الحقوق الكردية قد وصل إلى مراحل متقدمة جداً. وتدرك تركيا هذه النقطة، ولهذا اتجهت بقوة إلى الاستثمار في العلاقة مع كردستان العراق في كل الميادين.

أما في إيران، فإن مساحة المنطقة التي تقطنها القبائل الكردية تبلغ نحو ١٢٥ ألف كم<sup>٢</sup>، وهم يتركزون في ولايات كرمنشاه، واردلان، ولورستان. وفي ظل استمرار الوضع القائم في إيران، لا يمكن تصور التوصل إلى حلّ يحفظ الحقوق القومية للشعب الكردي، فالنظام الموجود لا يعترف بوجود قوميات مختلفة داخل إيران، إنما يشير إلى أن «الإسلام»<sup>(٢١)</sup> هو الذي يجمع بين الإيرانيين، وجميع الوقائع تدل على أن الصراع سيستمر إلى حين تحقيق إحدى النتيجتين: إما أن تتمكن السلطة المركزية من سحق الحركة القومية الكردية بالقوة، وهذا أمر صعب نتيجة لطبيعة المنطقة، ولوجود العامل الخارجي المساند للمطالب الكردية، والمعارض للنظام الإيراني الحالي، أو أن تستمر الحركة الكردية المسلحة في نشاطها، وصولاً إلى المساهمة في إسقاط النظام واستبداله بنظام آخر، على أمل أن يكون النظام الجديد أقدر على استيعاب وتحقيق المطالب القومية المشروعة<sup>(٢٢)</sup>. ونحن نرى أن اتجاه إقليم كردستان في العراق نحو تعزيز قدرات الأكراد ككيان سياسي، ونحو إظهار العامل القومي كرابط قومي يجمع كل الأكراد، من شأنه أن يحفز أكراد إيران لاحقاً على تنشيط خيارهم القومي في مواجهة النظام السياسي الإيراني<sup>(٢٣)</sup>.

وفي أرمينيا يوجد أهم تجمع للأكراد خارج تركيا وإيران والعراق وسورية، ولا سيما في مدينة آريفان، إذ يبلغ عددهم قرابة المئة ألف نسمة. أما في سورية، فيبلغ عددهم، وفقاً للإحصاءات المتوافرة، ما يزيد على المليون نسمة، ينتشرون في ولايات، مثل: حلب، ودير الزور، والقامشلي، ودمشق، وغيرها<sup>(٢٤)</sup>.

ومهما يكن من تعداد الأكراد وانتشارهم الجغرافي، فإن الأمر الواضح هو أن العامل الدولي كان، وما يزال، واحداً من أهم العوامل السلبية في اتجاه الأكراد نحو الوصول بذاتهم القومية إلى مستوى إظهار الكيان السياسي الممثل لحقوقهم وإرادتهم في نطاق انتشارهم الجغرافي.

## رابعاً: صراع الهويات وتأثيره في كردستان: احتمالات خيار الدولة

صارت القوى الكردية في العام ١٩٩٢ مع انسحاب الإدارة الحكومية العراقية من كردستان العراق، أمام محك حقيقي لإدارة المناطق الكردية، وإلا كانت الفوضى ستضرب المنطقة التي

(٢١) المقصود الفهم الإيراني المذهبي للإسلام.

(٢٢) سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز

دراسات العالم الثالث، ١٩٨٨)، ص ٥.

(٢٣) محمد صلاح محمود، «المسألة الكردية في السياسة الإيرانية وأثرها على علاقات إيران مع

تركيا والعراق، ١٩٧٩ - ٢٠٠٧»، (أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٢)، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٢٤) جواد، الأقلية الكردية في سوريا، ص ٨٤.

يسكنون فيها. وبالفعل، استطاع الأكراد بجهودهم وإرادتهم ونضالهم، مع قليل من الدعم الأمريكي، من التأسيس لكيان فدرالي، وما إن حل العام ٢٠٠٣، ونجاح الولايات المتحدة في إسقاط الدولة العراقية، حتى وجد الأكراد أنفسهم أمام حقيقة أنهم لم يصلوا بعد إلى مرحلة الاتفاق على معنى ما سيكونون عليه: هل سيكونون كياناً سياسياً مستقلاً؟، أم سيبقون في إطار الدولة العراقية؟. وفي حالة الخيار الأول، فما هو مضمون خيار الدولة التي ستجمعهم؟، هل هي الدولة القبلية على غرار امارات الخليج، أم الدولة الدينية، أم الدولة القومية، أم الدولة المدنية؟. وإزاء الفشل النسبي في الوصول إلى مناقشة مفضية إلى تبلور كيان كردي في كردستان، انتهى الأمر إلى إقرار صيغة العلاقة الفدرالية في علاقة الأكراد مع العراق.

ومع تصاعد أعمال العنف في العراق بعد العام ٢٠٠٥، استمر الأكراد بطرح فرض أنهم سيتجهون إلى الاستقلال عن العراق، إلا أن هذا الخيار لم يكن جدياً بسبب الظروف الإقليمية والدولية. لكن، اليوم، وبسبب نجاح الأكراد في مهادنة كل من تركيا وإيران، وغياب الحكومة العراقية بسبب غرقها في ملفات الفساد والعنف السياسي وغيرها من القضايا الخلافية التي تكاد تفرّق العراقيين ولا تجمعهم، فإن الأكراد نجحوا في التأسيس لكيانهم السياسي الذي يمكن أن يتحول إلى دولة سريعاً، إلا أنه يبقى ينقصهم معنى الهوية التي سيتحدون ويتحدّون في إطارها.

ومن المعروف أنه في حالة ظهور من لا يؤمن بالهوية التي يمكن أن تعلن الدولة ونظامها السياسي عن تبنيها، يكون خياره عندها هو عدم الاعتراف بشرعية النظام السياسي، وإنما العمل على زعزعة، ليس فقط النظام، إنما قد يصل به الأمر إلى هدم الدولة نفسها. ولنا في العراق ومشكلة الهوية فيه منذ عام ١٩٢١ وإلى اليوم، واحدة من أبرز المشكلات الموجودة، لأن النظام السياسي تبنى هوية لا يؤمن بها البعض من أفراد الشعب.

وبالرغم من تقاطع الهويات داخل كردستان، إلا أن لها هدفاً واحداً ومشتركاً هو إقامة دولة كردية منفصلة عن العراق، حتى وإن لم تصرح بذلك، وذلك استناداً إلى أسباب عديدة، أهمها<sup>(٢٥)</sup>:

١ - وجود اللغة المشتركة، وهي اللغة الكردية التي تتكلم بها الغالبية الساحقة في إقليم كردستان (تكاد الاختلافات في اللهجات الموجودة تكون غير مؤثرة، إلا أن لها تأثيراً حاسماً في ما يجمع الأكراد)، وهذا الأمر طبيعي جداً حتى عند العرب أنفسهم.

٢ - تدين الغالبية العظمى من الأكراد في إقليم كردستان بالديانة الإسلامية والمذهب السني، وهذا الأمر لم يمنع معتنقي الديانات الأخرى من ممارسة طقوسهم وشعائهم الدينية في الإقليم.

٣ - يتحدّر الأكراد من أصل واحد، هندو - أوروبي، وهم مختلفون في أصولهم عن العرب والفرس والأتراك.

(٢٥) كاروات عزت محمد [وآخرون]، «حق الشعوب في تقرير المصير ومبررات قيام دولة كردية»، مجلة جامعة نوروز، العدد ٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، ص ١١٨ - ١١٩.



٤ - توفّر الحجم السكاني الذي يساعد على تأسيس الدولة، ويمكن أن تكون كردستان العراق نواة لدولة كردستان الكبرى.

٥ - الإقليم الجغرافي المحدّد المعالم، ذلك أن أكراد العراق يعيشون منذ آلاف السنين على بقعة الأرض التي نعرفها الآن، والتي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التراث والعادات والتقاليد الكردية، وهي رقعة جغرافية غير منفصلة.

٦ - السلطة السياسية المنظّمة والمتكوّنة من الهيئات الرئيسية الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والتي استطاع الأكراد بناءها بعد العام ١٩٩٢، ونظموها بشكل أكبر بعد عام ٢٠٠٥.

٧ - القدرة الكاملة على الدخول في علاقات دولية مع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، ولا سيما إذا عرفنا أن الإقليم يحتضن أكثر من عشرين قنصلية لدول مختلفة، كما أن لحكومة الإقليم ممثلات في العديد من الدول، بعد فتح دائرة العلاقات الخارجية المرتبطة مباشرة برئاسة حكومة إقليم كردستان، وفي إطار نصوص دستورية تتيح ذلك للأقاليم الموجودة في الدولة العراقية.

٨ - الإمكانيات والموارد التي تحققت لهم خلال الفترة السابقة، ولا سيما أنهم قد بدأوا في تصدير النفط والغاز، وتوظيف نفط كركوك في المرحلة القادمة، والتأسيس لمنظور الدولة.

٩ - هناك سبب آخر لاحتمالات توجه الأكراد نحو الدولة، ألا وهو أنهم قد وصلوا إلى مرحلة من الوعي التاريخي بأن استمرارهم في إطار دول مختلفة معهم في الطابع القومي، إنما سيبقي الأكراد في حلقة المعاناة المستمرة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، إذ لم يظهر أي نظام سياسي إلى اليوم في الدول الثلاث: تركيا، وإيران، والعراق، يُعرّف الدولة ونظامها السياسي بأنها دولة جامعة لكل شعبها، يرافقه أن الأكراد قد وسعوا من نطاق التعليم والأنشطة السياسية التي تؤكّد اختلافهم عن باقي القوميات الثلاث الكبرى المجاورة لهم، وحققوا بناءً مقبولاً للقدرة البشرية تعينهم لاحقاً على الانطلاق بمشروع الدولة.

بمعنى آخر، إن كردستان مؤهلة سياسياً ومؤسّساتياً لأن تعلن عن نفسها كياناً سياسياً، إلا أنها تحتاج فقط إلى مسألتين:

- قرار من المجتمع الدولي بوجودها في حالة صدور ذلك الإعلان، أي توافر الظرف الدولي الذي يمكن الأكراد من إعلان الدولة والقبول بها.

- اتفاق القوى الكردية على معنى الهوية الكردية، أي معنى الهوية للدولة الكردية.

وفي ما يخصّ المسألة الثانية، فإن ذلك سيكون واحدة من أكثر القضايا التي تحتاج إلى الديمقراطية المطبّقة في كردستان، لإعلان حوار كردي هادف إلى تحديد مستقبل الإقليم، ومستقبل كيانه السياسي، بعيداً عن أي عملية فرض لهوية محددة من أي جهة كانت.

## خامساً: خيار الدولة الكردية والتعامل مع فرضيات الهوية

تطرح احتمالات إعلان قيام دولة كردية مسألة في غاية الأهمية، وهي إلى أي مدى ستدفع تلك الدولة بالأكراد نحو هوية محددة؟

لقد كان واضحاً منذ البداية أن الأكراد خططوا بعد الاحتلال الأمريكي لتحقيق طموحاتهم عن طريق هدفين، هما<sup>(٣٦)</sup>:

١ - الخروج من تهميش الماضي، والإسهام في قيادة الدولة العراقية، مزيلين بذلك واقع وعقدة نفسية أَلَمَتْهم مدة طويلة.

٢ - إحياء الأمل في بناء الدولة الكردية، من خلال الحصول على إقليم له معنى الدولة فعلياً في نطاق الفدرالية العراقية ليكون اللبنة الأولى في بناء الدولة الكردية المستقلة مستقبلاً.

وبقدر تعلق الأمر بالهدف الأول، انطلق الخطاب السياسي للأكراد بعد عام ٢٠٠٣ للقول بأنهم لا يسعون إلى تقسيم العراق، وبأنهم اتخذوا قراراً استراتيجياً استند إلى رؤية وقراءة عقلانية للواقع، وهو البقاء داخل عراق فدرالي موحد، والتعاون مع القوى السياسية العراقية للحصول على دعمها في تحقيق المصالح الكردية، متخذين في سبيل ذلك وسائل متعددة، أبرزها<sup>(٣٧)</sup>:

١ - استخدام أسلوب القوة الناعمة في التعامل مع جميع الأطراف، وتجنب التصعيد والمواجهات، فالقوى الكردية وجدت أرضية ملائمة لتكون لها حظوة داخل العراق الاتحادي، لأن القوى الفاعلة في بغداد ركزت على مسائل الهيمنة على الثروة والسلطة والفساد، وتوسيع دائرة الامتيازات الشخصية وأعمال العنف السياسية ضد الخصوم، وهو ما كان فرصة لانشغالها وإشغال الحكومة الاتحادية عن الأوضاع التي تسير إليها كل مناطق العراق. ومن ضمنها عدم مناقشة المدى الذي يشترك فيه الأكراد في صنع السياسة العراقية، واندفعت قوى عديدة إلى تلمس الدعم الكردي ضد بعضهم الآخر، ولا سيما في ظرف انساق فيه قادة العراق الاتحادي نحو خيار المحاصصة والتوافقات السياسية. وأكثر ما يمكن ملاحظته حول هذه النقطة هو وضع القوى الكردية لشروطها في مواد الدستور العراقي الدائم بما يضمن تحقيق هدف الحصول على مكاسب كبيرة لبناء الكيان الكردي، وإنجاز استقلالهم على المدى البعيد مقابل الموافقة على تمرير الدستور، وإخراجه إلى النور بالطريقة التي أرادتتها القوى الماسكة بالسلطة بعد العام ٢٠٠٥. وقد جعلت طرق إدارة القوى الكردية للملفات التي تجمعهم مع الحكومة الاتحادية في بغداد، الأكراد في أقصى درجات الاستقلال الذاتي. ولنا اليوم في الخلافات بين حكومتي بغداد

---

(٣٦) إبتسام محمد العامري، «الأكراد واستراتيجية بناء الدولة في العراق بعد الاحتلال»، الموقع الإلكتروني لمركز العراق للدراسات (١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، <<http://www.markazaliraq.net/?state=news&viewId=15865>>.

(٣٧) المصدر نفسه.

وكردستان بشأن بعض القضايا، ومنها النفط، ما يدل على وجود قدر من التخطيط لدى حكومة بغداد، لأنها تريد توسيع دائرة الصلاحيات الاتحادية خارج دائرة ما نصّ عليه الدستور الاتحادي من تحديد صلاحيات الحكومة الاتحادية، وإطلاق صلاحيات الأقاليم.

٢ - ترتيب البيت الداخلي الكردي على جميع المستويات لضمان قدرة الدولة مستقبلاً على التصدي للتهديدات والتحديات التي تواجهها، ومنها إسراعهم في بناء مؤسسات كياناتهم السياسي، ومنها المؤسسات الثلاث، والبيشمركة، والتمثيل الخارجي، خشية الطعن في الدستور العراقي مستقبلاً على أنه تمت صياغته وقت الاحتلال.

٣ - وجود قبول لسياسات القوى الكردية دولياً، ومثاله وجود طرح داخل الولايات المتحدة الأمريكية بأن العراق لا يمكنه أن يستمر كدولة واحدة بسيطة، ومثاله فكرة نائب الرئيس الأمريكي (جوزيف بايدن) الخاصة بالتقسيم الناعم للعراق، والقائمة على أساس حقائق التكوين الديمغرافي، وأن إمكانية استمرار العراق الواحد غير ممكنة لعدم قدرة مكوناته على التعايش سلمياً، ويبقى الحل الأنسب هو الذهاب إلى الفدراليات.

لقد انتهت هذه السياسات إلى جعل الأكراد كياناً سياسياً شبه مستقل عن العراق، إلا أنه كيان لم يعلن عن نفسه إلى اليوم، وإذا ما أعلن اليوم، ومن دون تحديد الهوية، فإن على القوى الفاعلة في الإقليم أن تتفق لاحقاً على مسألة التعامل مع الهوية التي ستؤطر الكيان السياسي، وفي ذلك مخاطر غير محسوبة.

إن لإقليم كردستان اليوم إمكانات اقتصادية وسياسية واجتماعية تسهم في توحيد الرؤية الاستراتيجية بين القوى السياسية الفاعلة، والتيارات الرئيسية الثلاث (القومية، والقبلية، والدينية) في الإقليم، بمعنى أنها يمكن أن تجعل كل التيارات والقوى تتفق على مضمون، ليس السياسات التي يمكن أن تعتمد كردستان، إنما حتى بشأن الهوية التي ستؤطر الإقليم لاحقاً، وهذه الإمكانيات يمكن بيانها بالتالي<sup>(٢٨)</sup>:

١ - نمو الموارد البشرية المؤهلة في إقليم كردستان، وذلك عبر سياسات ناجحة تبناها زعماء الإقليم بتأسيس الجامعات وابتعاث الكفاءات الكردية إلى الخارج، واجتذاب الكفاءات العراقية إلى داخل الإقليم، وجلب الاستثمارات التي تهيئ لبناء قاعدة من البنى التي يمكن لتلك الموارد أن تنمو في ظلها.

٢ - بروز المعارضة كجهة ضاغطة لكسر احتكار السلطة واحتكار صياغة الأهداف الاستراتيجية، بمعنى أن الديمقراطية قد أسست لنواة تجربة ناجحة، ألا وهي أن هناك معارضة يمكن أن تتطور باتجاه جعل العمل السياسي ككل، بطريق يسمح بإجراء حوار أوسع بشأن كل القضايا التي تشغل الأكراد، وبضمنها مسألة هوية الكيان السياسي المقبل.

(٢٨) جوزل، «الرؤية الكردية لعراق ما بعد الانسحاب الأمريكي»، ص ١٠٦.

٣ - نشوء ثقافة سياسية تعتمد المشاركة، ورفض هيمنة الأحزاب على السلطة خارج دائرة ما تفرزه الديمقراطية. وما يدعم هذا الاتجاه هو ظهور طبقة وسطى ناشئة، ووعي المواطنين بخطورة الاستمرار باحتكار السلطة، ومثال ذلك مظاهرات السليمانية في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، وأحداث زاخو، فعلى الرغم من التفسيرات المختلفة حول دوافع هذه المظاهرات، إلا أنها تبقى بعيدة عن إمكانية وضعها بأنها أزمات تهدد استمرار التعايش السلمي أو السياسي داخل الإقليم، وقد شكلت دعوات إلى تصحيح مسار العملية الديمقراطية في الإقليم.

٤ - تمسك أبناء إقليم كردستان والقوى السياسية ببعض الثوابت المتعلقة بحدود إقليم كردستان وتقسيم الثروات، وحدود السلطات التي لا يمكن للحكومة العراقية الاتحادية التدخل فيها في الإقليم، فضلاً عن ضرورة الاستقرار السياسي وتعزيز النظام الديمقراطي في كردستان.

٥ - وجود القناعة لدى النخب السياسية الكردية، وقسم كبير من الشعب الكردي، بأن إقليم كردستان يمثل بيضة القبان في القضايا العراقية، وهذا يفسر بروز المبادرات الوطنية لـ (البارزاني والطالباني وأخيراً أحزاب المعارضة)، ومحاولة إعادة التوازن بين القوى السياسية المتصارعة في العراق، واعتماد الأكراد جزءاً من الحل في العراق ككل. والجزء المكمل لهذه الإمكانية هو اعتراف الكثير من الأطراف العراقية والإقليمية والدولية، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية، بهذا الدور الكردي.

وإن هذه المقدمات، يمكن أن تكون عاملاً يقوي أي ظهور لاحق للكيان الكردي. وقد عمد الأكراد بالفعل إلى الانطلاق منها نحو تحقيق تنمية مهمة في الإقليم، وتشكيل مؤسسات تكون قادرة على إدارة كيان منفصل عن الدولة العراقية، والاتجاه أيضاً نحو تعزيز علاقات الأكراد ككيان سياسي متمايز في إطار الدولة العراقية، مع كل من تركيا وإيران، ومع الأقطار العربية، فضلاً عن الاتجاه نحو تطوير الثقافة القومية الكردية، والسماح لكل التيارات الكردية بالتعبير عن نفسها في إطار ديمقراطي حر<sup>(٢٩)</sup>.

## خاتمة

ختاماً، يمكن القول إن المجتمع الكردي يعاني حالة انقسامات وتشردمات حزبية، فالبحث تطرق إلى فرضيات عدة، يمكن أن تواجه الأكراد مستقبلاً. لذلك، يتوجب على النظام الديمقراطي أن يكون أكثر وعياً لها، وهذه الفرضيات تقف في أعلاها مسألة العلاقة بين الكيان السياسي الكردي والهوية السياسية التي سيعتمدها هذا الكيان، وذلك في إطار حوار لا يمكن أن يبتعد عن الأطر الديمقراطية، التي انطلق الأكراد في اعتمادها وتطويرها بتجربتهم منذ العام ١٩٩٢ وإلى اليوم، فضلاً عن أن أي تعيين للهوية التي سيجتمع الأكراد عليها في تحديد مضمون كيانهم السياسي، سينعكس لاحقاً على مستقبل التجربة الديمقراطية وتطبيقاتها في الإقليم □